

استراتيجية التنهية الاقتصادية المحلية المستدامة في قطاع غزة (التحديات و الفرص المتاحة)

ماهي استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة ؟

تقدم استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة لقطاع غزة اطاراً شاملاً من أجل تعزيز اقتصاد قطاع غزة، حيث تتضمن الوثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامجها المقترحة ضمن سبع ركائز ذات أولوية. وقد تم تطوير الاستراتيجية في فترة ما بين يوليو 2016_ مايو 2017 من خلال منهجية تعاونية شاركت فيها كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجهات المانحة، اضافة الى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكذلك الاكاديميون. تعد هذه الاستراتيجية بمثابة خطوة نحو رؤية مشتركة من أجل التنمية بين كل من الجهات المانحة والمستثمرين والشركات والمؤسسات غير الحكومية وكذلك الجهات الوطنية والمحلية الفعالة التي تشارك في تطوير اقتصاد قطاع غزة. وتركز هذه الاستراتيجية على الموارد والفرص المتاحة، وتهدف الى تعظيم الفرص الاقتصادية بطريقة شاملة ومواتية للبيئة والعمل على تحسين سبل العيش لسكان قطاع غزة.

🏧 مؤشرات رئيسية

- بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة للربع الأول من 2017 نحو 43.3%، (حيث بلغ اعلى معدل للبطالة 43.3% بين الشهدت أعلى نسبة بطالة عند الإناث والتي وصلت الى 44.7% في مقابل 22.2% عند الذكور. في قطاع غزة يتلقى نحو 80% من السكان المساعدات الدولية. وأكثر من 70% من السكان يعانون من عدم وجود غذاء صحي أو آمن. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017)
- بلغت نسبة الأيدي العاملة في قطاع الخدمات نحو5.55%، مقارنة مع العمال الذين يعملون في قطاعي الزراعة والبناء التي تبلغ فقط 6.6% و 6.6% على التوالي من اجمالي الأيدي العاملة في القطاع. وهذا بدوره يعمل على اخلال التوازن في الأنشطة الاقتصادية في مجال العمالة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).
- 56.9% من العمال يعملون في القطاع الخاص، و تعد نسبتهم أعلى من نسبة الموظفين الذين يعملون في القطاع العام التي شكلت 37%، وهذا يظهر ضعف المساهمة الحكومية في تخفيف البطالة وتشغيل العمال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017).

- 78% من العاملين يقعوا ضصمن فئة الموظفين بأجر بينما فقط 13.9% منهم يعملون لحسابهم الخاص. وهذا يشصير إلى أن معظم فئات العمل الحر في قطاع غزة قد أدخلوا حيز الفقر والاعتماد على المسطعدات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).
- اضطرت 90% من المصانع وورشات العمل إلى تقليص
 العمل أو الإغلاق منذ تطبيق الحصار.
- أكثر من 5000 منشأة اقتصادية إما تدمرت بشكل جزئي أو كلي جراء الهجوم الاســـرائيلي عام 2014 ضـــد قطاع غزة وحدها.
- بلغت صادرات قطاع غزة أقل 2% من المستوى الذي كان عليه قبل الحصار. وهذا بسبب القيود الشديدة على نقل المنتجات الزراعية وغيرها من السلح إلى الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية والأسواق الدولية وأسواق الداخل.
- تراجع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي من
 17.6% ما قبل الحصار (2006–2008) إلى -2.1% في عام
 2015 في قطاع غزة.
- لن يعود مستوى الإنتاج المحلي في قطاع غزة إلى حالته
 التى كان عليها قبل حرب 2014 إلا في عام 2018
- مازال هناك مخاطر تراجع كبيرة يمكن أن تؤدي الى تدهور المستقبل الاقتصادي بصورة خطيرة.



ما هو الهدف من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية لقطاع غزة؟

إن تعرض اقتصـــــاد قطاع غزة إلى ثلاث جولات من الحروب الاسرائيلية المدمرة في الأعوام 2008، 2014، 2014 بالإضافة الى ما يعانيه من الحصــــار المفروض عليه منذ 2007 والمتزامن مع الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2006، مما جعله يصـــل الى حافة الانهيار ويعاني من ارتفاع في معدلات البطالة والفقر. كما أن كل من قطاع الصناعة والزراعة قد تدهورت حالتهم، واضـافة الى ان حوالي ثلث القوة العاملة في قطاع غزة عاطلة عن العمل. فإذا لم يكن هناك جهود حثيثة ومبتكرة لتغير الوضــــع الحالي؛ فإن فرصة اقتصـاد قطاع غزة للنهوض مرة اخرى ستكون ضئيلة جداً.

إن السياق الاستثنائي الحالي في قطاع غزة (المتمثل في الحصار والانقسام الفلسطيني) يجعل من الصعوبة على استراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية التقليدية من أن تحدث تنمية مستدامة في القطاع. ولهذا السبب تم تطوير نهج استراتيجية التنمية الاقتصادية الجديدة بإطار شامل يركز على التنمية المحلية أو الاقتصادية المحلي لقطاع غزة ككل بدلاً من التركيز على قطاع محدد كما هو الحال مع الاستراتيجيات الحالية. فبهذه الطريقة يمكن التركيزعلى ما يمكن تحقيقه ومن ثم مضاعفة أثره. وتقدم هذه العملية كذلك طريقاً بديلاً لتنمية الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل و فرص نمو مطورة خصيصا لتناسب السياق الاقتصادي الاجتماعي الساعي والاداري لقطاع غزة ولتحقيق الرفاهية للاجتماعي الساعية وكشرط مسبق؛ تم تطوير الاستراتيجية كعنصر إقليمي من الاستراتيجية الوطنية المأمولة أن تكون على ذات النهج و التوجه. فمن خلال هذه الطريقة تكون الاستصادية على المستوى

علاوة على ذلك، يعد المناخ الاقتصادي الحالي المتمحور في ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية الموارد ومع ازدياد الطلب على الخدمات، وفي ظل غياب الفهم الواضح لمستوى احتياجات المجتمع. وأضف على ذلك، عدم وجود رؤية وتعاون بين المحركين الرئيسيين للأعمال وفي عدم وجود ترابط بين أدوار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية؛ فإن هذا كله يدعو لضرورة وجود استجابة قوية واضحة ومنسقة.

استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة مقارنة مع الاستراتيجية الحالية:

تعد التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في قطاع غزة عنصر تكميلي ضروري وقابل للتطبيق على حد سواء مع استراتيجيات التنمية القائمة والأكثر تقليداً. غير أن استراتيجيات التنمية الفلسطينية القائمة عموماً عبارة عن استراتيجيات قطاعية تنازلية، حيث تقرر الحكومة أي المجالات تقتضي تدخلاً مع وجود

قليل من مساهمات الجهات الفاعلة المحلية. وفيما يتعلق كذلك بالاستراتيجية الحالية، فإن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية غير محددة بعد، ولم يتم تحديد دور كل مكون من مكونات قطاع الاعمال على حدة. إن الاستراتيجية الوطنية ليست مطبقة وليست متصلة مع الاسسستراتيجيات الفرعية في المجتمع المحلي، حيث أن استراتيجيات الحكومة المحلية ليست متطابقة مع الاستراتيجية العامة الرئيسية.

تركز استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة على التنمية على الصعيد المحلي، وتعزيز التنمية الاقتصادية في جميع المناطق من خلال اتاحة الفرصة للسطات المحلية والقطاعات الخاصة والغير ربحية والمجتمعات المحلية فرصل للعمل معاً عن طريق تحديد الموارد المحلية والعمل الجماعي المنسق لتحسين الاقتصاد المحلي في قطاع غزة.

من المتوقع أن يعزز النهج الذي تبنته الاستراتيجية من (العمل بشكل تصاعدي من المواطن الى المستوى التنفيذي والفني الى صاحب القرار ونهج استغلال الموارد المتاحة) المجتمعات المحلية وأن يخلق حالة من الحوار على الصعيد المحلي، وبالتركيز على سياق قطاع غزة؛ من الناحية الجغرافية و الاقتصادية وكذلك من ناحية قدرة المؤسسات الرسمية والغير رسمية. وتركز تداخلات الاستراتيجية على التحديات الأكثر تأثيراً مثل توفير وخلق العمالة المستدامة في الشركات الأكثر قدرة على مقاومة التغيرات في البيئة الاستراتيجية على ادماج النتائج الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية في معظم الإجراءات وبالتأكيد ضمن هذه الاستراتيجية

ويستخدم هذا النهج مجموعة من الأساليب والأدوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتبعة والمبتكرة لمضاعفة قيمة الأموال والهوارد المحلية للاقتصاد ولتشجيع عملية الوصول والقيادة والعمل على إنصاف الأشخاص ذوي الدخل المنخفض مثل تسهيل فرص البدء بالمشاريع التجارية والتوظيف بالأعمال المناسبة وتطوير مسارات التنمية للشابات والشباب على وجه الخصوص، وكذلك استخدام ادوات قياس مبتكرة من اجل تحسين سبل العيش (وقد تم استخدامها بنجاح في قطاع غزة) والتأثير البيئي مثل أداوت التخطيط وقياس البصمة الكربونية.

إن الطبيعة المنهجية التي تنتهجها الاستراتيجية تجعلها سهلة من حيث التيسير فيما يخص التشبيك والاندماج مع الاستراتيجيات الوطنية. كما أنها تسهل على الشركات والمحركات الاقتصادية المشاركة في اتخاذ اجراءات جماعية وأكثر فعالية وذات تأثير مقيوس، مع تعظيم استخدام وإعادة استخدام الموارد والمهارات المحلية (المضاعف المحلي).



منهجية الاستراتيجية:

تم تصميم هذه الاستراتيجية خصيصاً من أجل ان تتناسب مع الســـــياق المحلى، بطريقة تجعلها تندمج وتتكامل مع الخطة الاقتصادية الوطنية. حيث تعتبر هذه الاستراتيجية نتاج مشــترك لأُكثــــر من جهة معنية، حيث أنها حظيت بدعم جميع الوكالات والهيئات و الوزارات المشــاركة، كما أنها شهدت مشــاركة المئات من الافراد في عملية تطوير تلك الاستراتيجية. تس الاســــتراتيجية على التعلم من المداخلات الاخرى وتهدف للعمل بطريقة منهجية على المستوى المجتمعي والمؤسساتي والسياسي من أجل خلق إطاراً شاملاً يعمل على ازدهار واستدامة الاقتصــــاد المحلى. وتحدد الاســـتراتيجية الاجراءات ذات الأُولوية ضــــمن الإطار التوجيهي الذي يتســم بســـهولة الفهم والتنفيذ، والتي تهدف الى توجيه اســـــتثمارات الجهات المعنية. وقد أُجريت العديد من المشــاورات على شكل عملية واسعة النطاق من المقابلات وتنظيم ورشـــات عمل وعقد مجموعات مركزة. وتم تلخيص نتائجها في الاستراتيجية المتمحورة حول 7 ركائز مترابطة، والتي يتم بموجبها عرض تحليلي للسياق بالإضافة الى التوصيات





الركيزة الاولى* قطاع خاص مسؤول وتنافسي

تسعى هذه الركيزة الى انشاء قطاع أعمال قوي ومترابط مثل المنسوجات والزراعة والبناء والتمويل وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعمل معاً بطريقة متنوعة ومسؤولة لتحسين جودة المنتج وكفاءته وتنوع البضائع وأحجامها ولتحسين القدرة التنافسية لتعزيز وزيادة الاستثمار في الاقتصاد المحلي.

وتشـــــجع هذه الركيزة القطاع الخاص للعمل بطريقة تتطلع الى ما بعد الربح وعائد الاستثمار ليكون العائد الحقيقي لصالح السكان والبيئة المحلية من أجل تضاعف قيمة الاقتصاد المحلي. وتهدف هذه الركيزة إلى تعزيز انتاج منتجات ذات جودة عالية قادرة على منافسة الواردات وصالحة للتصدير حيثما أمكن ذلك.

أهداف الركيزة

- تعزيز القدرة التنافسية لكل من البضائع والخدمات الغزية على صعيد الأسواق المحلية والوطنية والعالمية.
 - زيادة حصة السلع المستهلكة محلياً التي يتم انتاجها في قطاع غزة.
- بناء القدرات المؤسساتية فيما يخص مبادئ وممارسة الأعمال التجارية المســـؤولة للقطاع الخاص.
 - التخطيط لتطوير وتعزيز قدرات البحوث المتعلقة بتطوير المنتجات في قطاع غزة.
- تحديد الأصول المحلية القيمة والترويج لها لتطوير قطاع الأعمال ولزيادة الوعي حول هذه الاصول.
- وضع خطة لتحسين العمل المترابط من أجل زيادة القدرة التنافسية بين الشركات المحلية.
 - تعزيز الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض زراعية وصناعية
 - بناء قدرات ريادة الأعمال في القطاع الخاص وتشجيع خلق فرص عمل مناسبة.
- ترسيخ التعاون بين الشـــركات، وتعزيز تبادل المعلومات من خلال قاعدة المعلومات
 وبناء ائتلاف مع القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية والمؤسسات العامة.





مشاريع ورامج الستراتيجية المحي بسا

- تعزيز وزيادة رأس مال الاستثماري للشركات الناشئة
 - تشجيع تنظيم برامج ريادية للشابات والشباب
- تقدير احتياجات البنية التحتية وتطوير خطط تنفيذية
 لمشاريع البنية التحتية الرئيسية
 - إعادة تأهيل خطوط الانتاج الحالية والمدمرة.
- بناء القدرات في مجال المحاسبة الادارية والمهارات الاولية للشركات الناشئة.
 - إنشاء صناديق دعم الصادرات والترويج لها.
 - عمل مبادرات وطنية لدعم منتجات الانتاج المحلي.
- دعم المشاريع لتعزيز التجارة والأنشطة الصناعية (الإدارة والموظفين والقدرة الانتاجية والمالية)
- الاعفاءات الضريبية والجمركية للمواد الخام والشبه مصنعة المستخدمة في الانتاج والتصنيع لتجنب الازدواج الضريبي.
- انشاء مؤسسة متخصصة للتفتيش على جودة وسلامة المواد الخام التي تدخل قطاع غزة.
- تعزيز دور مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وربط شعار منتج محلي بها.
- إصلاح نظام الضــــرائب لتحفيز الانتاج ولاستخدام المنتجات والخدمات المحلية.
- دعم انشــــاء وكالات حماية المســـتهلك، وبناء الوعي بين
 المستهلكين حول جودة المنتجات المحلية.
- تعزيز وبناء قدرات في مجال تخطيط الأعمال المبني على مبدأ
 الخط الثلاثي الدوني والذي يقيس الاثر والاستدامة مع التركيز على
 الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تخطيط وتنفيذ أنشطة لبناء قدرات المؤسسات في مبادئ وممارسة الأعمال التجارية المسؤولة للقطاع الخاص.
- الاستثمار في والتخطيط لسلسلة من ورشات العمل لبناء قدرات للمؤسسات والشركات المسؤولة عن ممارسة الاعمال التجارية.
- التمويل المباشر / التمويل من الجهات المانحة / تحفيز الإنفاق الخاص على البحث والتطوير وتنمية قدرات الأعمال التجارية، بما فلله فلك: خدمات دعم الأعمال والمبادرات لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تكون الأنشطة ذات أهداف محددة ومنتشرة ومتغللة في جميع القطاعات من اجل دعم الفئات ذات الدخل المنخفض مع أخذ الجهات الفاعلة في الاقتصاد الغير رسمي في الحسبان.
- التخطيط لتحسين توافر المعلومات حول الاسواق المحلية وأسواق التصدير، والتي تشمل البحوث ودراسات الجدوى لتشجيع النمو وجذب الاستثمار.

- تعــزيــز التكنولوجيا المبتكــرة، وتعــزيــز البحث والتطويـــر المرتبطين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحســين الروابط بين البحوث والصـــناعة، والعمل على مواصلة تطوير المبادرات الرامية إلى تحســين المعلومات التجارية والخدمات الاستشــارية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- تطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- بناء القدرات من أجل تعزيز التجارة والانشطة الصناعية من (
 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادارة موارد البشرية القدرة الانتاجية والقدرة المالية)
- تحديد وتعزيز الوعي حول قيمة الموارد المحلية لتطويـــر قطاع الأعمال.
- التخطيط من أجل تحسين العمل المترابط لزيادة القدرة التنافسية بين الشركات المحلية.
- تبادل الخبرات في برامج البحث والتطوير لربط رواد الأعمال فــي
 الزراعة والصناعات مع العالم الخارجي.

التحديات التي تواجهها هذه الركيزة:

- ارتفاع تكلفة الانتاج (مثل الازدواج الضريبي، قيود المواد ثنائية الاستخدام، استيراد المواد الخام وإغلاق المعابر).
- عدم وجود حماية على المنتج المحلي وعدم وجود رقابة أو
 تقييد على المنتج المستورد.
 - بنية تحتية مكلفة وغير متطورة لتكنولوجيا المعلومات.
 - نقص حاد في امدادات الطاقة وارتفاع تكلفة الطاقة البديلة.
- عدم توفر الدعم المالي للقطاعات للزراعية والصناعية وتطوير
 البنية التحتية.
- البنية التحتية والمصانع المدمرة بسبب الأعمال العسكرية الاسرائيلية.
 - القطاع الخاص. قليل التنافسية
- القيود التي تفرضها اسرائيل على حركة الأشخاص وانجاز المهام التجارية (القطاع الزراعي والصناعي) وعدم الوصول الى الأسواق الدولية.
 - غلبة المهارات القديمة بسبب الحصار.
 - نقص في قاعدة البيانات المتعلقة بفرص القطاع الخاص.
- محدودية التنسيق والتعاون بين المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية.
- عدم وجود حماية لحق الملكية وبراءات الاختراع والعلامة
 التجارية والهوية التجارية.

الركيزة الثانية:



تدفق النقد المحلي الايجابي

تعمل هذه الركيزة على دعم النمو الاقتصادي من خلال الموارد المالية المحلية القائمة، و خلق اقتصاد محلي قوي ذات تأثير مضاعف، وتعمل كذلك على مواءمة الانتاج المحلي مع الطلب المحلي حيثما كان ذلك ممكنا. وتستند أنشطة الركيزة التالية على افتراض أن كل وحدة نقدية يتم انفاقها وإعادة انفاقها مرة اخرى محلياً يمكن ان يضاعف القيمة الأصلية بنسبة 300% من حيث القيمة والنمو للاقتصاد المحلى.

الأهداف:

- تعزيز كفاءة استخدام الموارد الموجودة في قطاع غزة.
- وضع خطة لأصحاب العلاقة حول أنشـطة الأسواق المتعددة لزيادة فعالية تدفق الأموال داخل قطاع غزة.
- زيادة الإلمام بالقضايا الاقتصادية على المستوى السياسي والمؤسساتي والمجتمعي. وكذلك الإلمام بملكية الاجراءات الرامية الى تحسين تدفقات الأموال المحلية.
- إعادة تنظيم المعونات الخارجية والاستثمار المباشر من التركيز
 على المساعدات الإنسانية الى التركيز على التنمية، الذي يعمل بشكل
 منهجي ضمن هيكل تخطيطي مشترك عبر قياس أثر التدفقات
 النقدية من خلال المضاعف المحلى
- تطوير التسهيلات الائتمانية التي تزيد الفوائد الاقتصادية وتساعد فى خلق فرص عمل.

التوصيات:

- تشكيل مجلس اقتصادي اقليمي خاص بقطاع غزة.
- عمل مبادرات تخطيطية مشـــتركة على المســـتوي الســـياسي
 والاقتصادي والاجتماعي.
- انشاء برامج لبناء القدرات في مجال المعرفة الاقتصادية على
 المستوى السياسي والمؤسساتي والمجتمعي.
- تحديد الأنشطة التي تضاعف قيمة الاستثمار الداخلي من خلال الاندماج الاقتصادي.
 - تشجيع وقياس الانتاج للسلع المستهلكة محلياً.
- تحديد الأدوات، مثل سياسات التكليف والشراء التي تفضل الانتاج والتوظيف المحلي، واستخدام وتفعيل المضاعف المحلي كأداة لقياس حجم الانفاق المطلوب لتحقيق اعلى نسبة مضاعفة اقتصادية.
- واستخدام وتفعيل المضاعف المحلي كأداة لقياس حجم الانفاق المطلوب لتحقيق اعلى نسبة مضاعفة اقتصادية.
- تحديد وتخفيف تسرب تدفق الأموال، وأخذ اجراءات واضحة لتشجيع وقياس الانفاق المحلي والاستثمار من خلال مضــــــاعفة الاستهلاك المحلي في القطاعات العامة والخاصـــة والجهات المانحة والمنظمات الغير حكومية.
- وضع خطة استراتيجية لتحسين التدفقات النقدية المحلية في جميع القطاعات.
- تقديم خدمات مصرفية متخصصة أو تعاونية من أجل تحقيق استثمار طويل الأجل في القطاع الزراعي والصناعي.

- إصلاح النظام الضريبي للحكومة المركزية من أجل استثمار الإيرادات
 العامة من قطاع غزة في قطاع غزة.
- إصلاح نظام الايرادات على مستوى الهيئات المحلية لدعم خلق الايرادات وليس تجميعها.
 - عمل برامج توعية حول الادماج المالي والاستثمار.
- الاستثمار والتخطيط في تنفيذ سلسلة ورشات عمل حول المعرفة الاقتصادية على الصعيد السياسي والمؤسساتي والمجتمعي.
- التخطيط لعمل مبادرات مشــــتركة مع الجهات المائحة الدولية والمنظمات الغير حكومية لضمان تدفق المساعدات لاقتصاد قطاع غزة على نحو 1- منســـق 2- يعمل على ضغ الاستثمارات والعوائد داخل الاقتصاد 3- العمل على قياس اثر الاستثمار الداخلي.
- إجـــــــراء تقييم لاحتياجات الخدمات العامة فيما يخص زيادة التدفقات النقدية المحلية.
- إنشــــاء حافظة استثمارية وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية لقطاعي الصناعة والزراعة.
- إنشاء حاضنات أعمال تجارية استراتيجية مع التركيز على إحلال الواردات.
 - دعم برامج ضمان الائتمان من أجل الاستثمار في القطاع الخاص.
- إنشــــاء حافظة استثمارية وصناديق رؤوس الأموال الاستثمارية لقطاعات الصناعة والزراعة.
- تقديم ضمانات ائتمانيه لكل من الاستثمارات والصادرات باستخدام نهج إبداعي لخفض تكلفة الائتمان.

- وجود ميزانيتين لكل من حكومتي الضفة وغزة مع غياب نسبي
 للشفافية بخصوص حجم العوائد و المصاريف.
- عدم وجود رؤية مالية واقتصادية واضحة للحكومة والبلديات، ووجود ميزانية محدودة للاستثمار الرأسمالي.
- ارتفاع تكلفة الائتمان (للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الزراعة، الصناعات) وكون معظم الائتمان موجه فقط للاستهلاك.
- عدم وجود ضمانات ائتمانية للزراعة والمشروعات الصناعية بسبب المخاطر العالية التي تنطوي عليها.
- عدم وجود خطة واضحة للمســؤولية الاجتماعية من المؤسســـات الخاصة.
 - نقص وارتفاع تكلفة الائتمان المتعلق بالاستثمار الطويل الأُجل.
- عدم وجود تنسيق بين الجهات المانحة والحكومة المركزية،
 والافتقار إلى وجود أولويات واضحة ومشيركة في كيفية استخدام
 المنح.
- العوائق السياسية فيما يتعلق بالتخطيط المشيرك لتوظيف المعونة.

الركيزة الثالثة:



مدى استجابة القطاع العام والمجتمع المدني

تسعى هذه الاستراتيجية إلى جعل القطاع العام والمجتمع المدني يعملوا معاً، وذلك من اجل تلبية احتياجات الأعمال التجارية المحلية، مما يسهل في إنشاء مشــروع وتنميته ليصــبح قادراً على المنافســة من خلال إزالة الحواجز والعوائق والذي بدوره سيعمل على تشــجيع إدخال التحسينات على الكفاءة والمهارات وزيادة اندماج ذوي الدخل المنخفض بالأسواق التجارية.

وترتأي الاستراتيجية في جعل كل من المجتمع المدني والحكومات على جميع الأُصـعدة المحلية والوطنية أن تعمل على دعم قطاع الأُعمال الذي يزيد من الادماج في القطاع الخاص: مما يســهل البدء بالأُعمال التجارية، والنمو والمنافســة. وتهدف الاستراتيجية أيضــاً الى خلق بيئة تمكن جميع الجهات الفاعلة في الســوق من تلبية الاحتياجات المعقولة لقطاع الأُعمال بســرعة وفعالية عالية، والتكيف مع أية تغييرات تطرأ في السياق من حيث إما أن تستفيد منها أو تكون بمثابة عقبة في سير العمل، دون التدخل المباشر في السوق.

أهدافالركيزة:

- العمل مع أصحاب المصلحة في نظام السوق للمشاركة في انتاج ورصد استراتيجية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة مع السياسات المصاحبة لها.
- تطوير قدرة السلطات العامة في التنمية الاقتصادية المحلية (SLED).
- انشاء مجلس تعليمي ومهاراتي من أجل ضمان توافق التعليم مع المتطلبات التي تلبى احتياجات السوق.
- تفعيل وفرض اللوائح التنظيمية، وضمان الحكم الرشيد ووجود
 التنمية الاقتصادية الاجتماعية ذات الطابع المؤسساتي.

التوصيات:

- وضع و تطوير الاستراتيجية الوطنية واستراتيجية (SLED)ووضع خطة رئيسية لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.
- وضع وتطوير استراتيجية بمراجع محددة في مهارات لقيادة وريادة الأعمال لتمكين الشباب ذو الدخل المنخفض من الناحية الاقتصادية.
 - مراجعة اتفاق باريس من أجل تشجيع التجارة الخارجية.
- توفير حماية "الاستيراد" قصيرة الاجل للسلع المنتجة محلياً لخلق ظروف أكثر انصافاً دون الحد من التنافس
- إدخال واعتماد المضاعف المحلي كأداة قياس وتخطيط لجميع النفقات الحكومية ودعم اتخاذ القرارات التي تعزز الاسستثمار الداخلي.
- وضع نظام قانوني لإضفاء الطابع المؤسساتي على استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في الهياكل العامة ودمجها مع الميزانية الفلسطينية.
- تطوير الميزانية الفلسطينية لتعكس احتياجات المجتمع بشكل أفضل.
 - تعزيز دور الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار.
- إنشاء برامج بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة لأعضاء المجلس التشريعي وصانعي السياسات في هيئات الحكم المحلي والحكومة المركزية والمنظمات الغير حكومية.
- تنقيح سياســات قطاعات التعليم والتدريب التقني والمهني بما

- يتماشى مع احتياجات سوق العمل، وإنشـــــاء مجلس تعليمي ومهاراتي لربط قطاع التعليم مع القطاعات الخاصة.
- دعم بناء القدرات في فهم رأس المال الاجتماعي المتمثل في (العلاقات؛ الأعراف؛ والثقة).
- فرض قيود صارمة على الانشطة الاقتصادية الغير رسمية و فحصها.
 - حماية حق المؤلف والملكية الفكرية.
 - تحسين الثقة بين الخدمات الحكومية والغير الحكومية.
- العمل على تحقيق الحكم والشفافية والوضوح والمساءلة من خلال سن التشريعات والقوانين والاعراف والقيم.
 - تقييم احتياجات الصحة العامة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

- عدم وجود إطار قانوني لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة وعدم تنفيذها او انفاذها في الحكومة.
- - نقص أو عدم الوصول إلى قاعدة بيانات الحكومة.
- غياب المجلس التشريعي الفلسطيني وغياب الانتخابات والديمقراطية ومحدودية الشفافية والمساءلة والنزاهة مع وجود نظام رقابة يفتقر إلى الكفاءة والفعالية.
- وعدم وجود خطة واضحة للتعليم، والشؤون الاجتماعية والصحة.
 وموارد مالية محدودة للتعليم والصحة.
- ارتفاع نسبة الإشغال في المستشفيات والمدارس العامة التي تديرها الأونروا.
- تدني مهارات الأطباء بسبب القيود المفروضة على الحركة وضعف جودة الخدمات الحكومية.
 - نقص في المعدات الطبية



تســـعى هذه الركيزة في نهجها الى تمكين روابط الدعم المتبادل بين أصحاب المصلحة داخل نظام الســوق للذين يرغبون في اتخاذ إجراءات فردية وجماعية لتحسـين القدرة التنافســـية والربحية لأنفسهم أو لأعمال أخرى داخل الاقتصاد المحلي. وتسعي كذلك الى مواءمة العمل وتعزيزه، وبناء التــرابط بحيث يؤدي العمل المتخذ إلى خلق فوائد لكل قطاع حتي بين المتنافسين.

الأهداف:

- إنتاج استراتيجية ((SLED معتمدة من قبل أصحاب المصالح
 المتعددين لقطاع غرزة، مع توفير موارد تعاونية وتحويل
 المساعدات نحو التنمية المستدامة.
- اعتماد انتاج استراتيجية ((SLED من قبل أصحاب الجهات المعنية الوطنية المتعددة مع استراتيجية قطاع غزة كمكون فرعى إقليمى.
 - الحد من الاعتماد الاقتصادي والتجاري على اسرائيل.
- تعزيز التبعية التجارية المتبادلة بين فلسطين والبلدان
 المختلفة.

التوصيات:

- موافقة أصحاب المصلحة على استراتيجية موحدة ومحددة الموارد لقطاع غزة.
- الدعوة لاعتماد انتاج استراتيجية (SLED)من قبل أصحاب الجهات المعنية الوطنية المتعددة مع استراتيجية قطاع غزة كمكون فرعي إقليمي.
- تطوير وإضفاء الطابع المؤسساتي على الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية.
- زيادة الوعي حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الشراكات مع الحكومة على الصعيدالوطني والمحلي.
- تطوير تحالفات ونماذج استراتيجية وطنية ودولية للتعاون مع أصحاب العلاقة.

- إنشاء منصــة تعاونية بين جميع الوكالات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات المانحة الاخرى، من أجل الضــــغط لرفع الحصار والقيود المفروضة على قطاع غزة.
- القيام بحملة مناصرة وضغط منسقة تشترك فيها جميع الوكالات الدولية من أجل توصيل رسالة موحدة بشان الحصار والضغط على اسرائيل لرفع القيود على الحركة والتنقل.
 - تقديم برامج تبادل الخبرات والمعرفة مع البلدان الاخرى.
 - توأمة مدينة غزة مع مدن اخرى حول العالم.
 - تطوير برامج لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر.

- ارتفاع مستوى سيطرة اسرائيل على التجارة الفلسطينية
 والمقاصة والمساعدات، وعلى إعادة إعمار غزة والمعابر.
- ارتفاع مستوى الاعتماد التجاري والاقتصادي على إسرائيل ونقص الاستثمار الاجنبي المباشر.
 - عدم وجود مجلس موحد أو صندوق خاص بالتصدير.
- السـياسات الاسرائيلية التقييدية على المعدات ذات الاستخدام المزدوج (التكنولوجيا).
- سيطرة اسرائيل على العوائد الضريبية الفلسـطينية؛ التي تعد أكبر مصدر للدخل العام في فلسطين.
- عدم الوصول الى الاسواق العالمية والســــوق العربي على وجه الخصوص.
 - الاعتماد التجاري والاقتصادي على اسرائيل.
 - قيود سفر الاشخاص بين قطاع غزة والضفة الغربية.
 - قيود سفر الاشخاص من قطاع غزة الى العالم الخارجي.
 - تقييد تبادل السلع مع مؤسسات العالم الخارجي.
- القيود المفروضـة في عدم الوصـول الى المناطق المحظورة في قطاع غزة مثل (المناطق الحدودية ، والبحر)
- عدم وجود مبادئ توجيهيه واضحة بشأن العلاقة بين المنظمات
 الغير حكومية والقطاع الخاص والعام.

الركيزة الخامسة:



قاعدة الأصول المحددة والمرتبطة والمتاحة:

تعمل هذه الركيزة على تمكين قاعدة الموارد المحلية المحددة المرتبطة بالوص<u>ول إلى أفكار الناس وش</u>غفهم بالأعمال التجار<u>ية</u> والشركات، والذين يرغبون في تنمية الاقتصاد المحلي. وتسعى هذه الركيزة الى تعزيز الموارد الموجودة، والوصول الى الموارد المحلية لدعم الشركات في الاجراءات الرئيسية التي تتضمن الموارد المالية، والأصول المادية والطبيعية والثقافية والنفسية القائمة على المعرفة.

أهداف الركيزة:

- وضع استراتيجية لتحديد واستغلال الأُصول المحلية..
- الدعوة لإنشاء مجلس للتعليم وتطوير المهارات لقطاع غزة.
- وضع استراتيجية لتحسين بيئة مواتية لقطاع الأعمال في غزة.
- وضع استراتيجية تنمية مستدامة للموارد البشرية التنافسية.
- تعزيز رأس مال اجتماعي قادر على المسلهمة بفعالية
 لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات

- إجراء دراســـة / رســم خرائط حول أصــول قطاع غزة (المالية،
 القدرات، البدنية والطبيعية والثقافية والنفســــــية) المتوفرة
 للاستفادة منها في تنمية الاقتصاد المحلي.
- إعطاء الأولوية لهذه الأصـــول وتقديم توصــــيات في كيفية تطويرها.
- العمل مع مركز التجارة الفلسطيني (Paltrade) وغرفة التجارة
 في غزة الإنشاء قاعدة بيانات متاحة على شبكة الانترنت لمعرفة
 الأصول المحلية التي يمكن ربطها بتنمية المشاريع.
- العمل مع كل من مركز التجارة الفلسطيني (Paltrade) وغرفة التجارة في غزة من أجل توليف المعلومات المتاحة عن دراسة السوق وانشاء قاعدة بيانات متاحة على الانترنت عن أبحاث السوق ودراسات الجدوى التجارية التي يمكن أن تعمل على دعم وتوجيه الاستثمار.
 - اجراء تحليل الفجوة للمعلومات الهامة القائمة على السوق
- العمل مع مركز التجارة الفلسطيني والغرفة التجارية في غزة واجراء دراس عن المعلومات المتاحة محلياً وعرض الافكار العالمية والتكنولوجيا ودراسة حالات وامثلة تجارية التي ترتبط مع الأص ول ذات الأولوية من خلال مركز المعرفة على الانترنت لدعم الشركات الناشئة ونمو الأعمال التجارية.
- تطويــر مجلس خاص للتعليم والمهارات للتنبؤ بالمهارات التــي تحتاجها الشــركات بالاضافة الى انشــاء المبادرة الوطنية للتنبؤ بالمهارات المطلوبة مســتقبلا من أجل الموائمة بين الاحتياجات التجارية الفلســطينية وسوق العمل الفلســطيني. وينبغي على المجلس أن يقدم مبادئ توجيهيه واضحة في الســـياسة العامة، وأن يســتخدم مهارة تحليل البيانات والمؤشرات من أجل التنمية المستقبلية.



- إنشاء استراتيجية لتعزيز المهارات للقطاعات الاقتصادية
 الرئيسية بما فيها القطاع الاقتصادي والصناعي وتكنولوجيا
 المعلومات والاتصالات وتعزيز المهارات الشاملة متعددة
 القطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض زراعية.
- إنشاء قاعدة بيانات للأصول التي يمكن أن تستخدم لدعم الصاعد القائمة والجديدة، والعمل من خلال مركز التجارة الفلسطيني ((Paltrade)والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ((PFI)والغرفة التجارية في قطاع غرة. جعل قاعدة البيانات متاحة لجميع أصحاب المصلحة مثل الشركات، والمستثمرين، المنظمات الغير حكومية والجمعيات الصناعية وكذلك الحكومة المحلية من خلال انشاء قاعدة بيانات يسهل الوصول اليها على الانترنت.
- إنشاء وتشجيع خلق برامج ذات توجه مهني بدلا من التركيز على
 البحوث والمواد الأكاديمية الحالية.
- العمل مع مركز التجارة الفلسطيني ((Paltrade والغرفة التجارية في غزة من أجل توزيع المناطق الجغرافية حسب المهارات التي تشتهر بها كل منطقة.

- وضع استراتيجية لقبول وتنمية قدرات الشباب على
 اعتبارهم أصولا دات أهمية بالغة في نمو الاقتصاد
 المحلى.
- إنشاء قاعدة بيانات يسهل الوصول اليها عبر الانترنت للمهارات والمعارف المحلية.
- تقديم دورات حول تعزيز الذات، وتحسين مهارات التواصيل والعرض، والبحث الوظيفي وريادة الأعمال في جميع الجامعات.
- إنشاء آلية لضمان قيام المدارس والجامعات بإنشاء خدمات متسقة وفعالة في إسداء المشورة المهنية.
- زيادة الوعي بشـــــــأن رأس المال الإجتماعي الحالي والمحتمل، وكيف يمكن استغلاله على نحو أفضــل لتنامي الاقتصاد المحلى.

التحديات:

- وجود فجوات فــــي المهارات فــــي العديد من المجالات التجارية.
- عدم مواءمة التعليم مع المهارات التــــي يحتاجها القطاع
 الخاص.
 - الفجوة التعليمية في التخصصات الجامعية.
 - محدودية التنقل ووجود فجوات في التدريب الوظيفي.
- وجود مهارات عفا عليها الـــزمن فـــي معظم القطاعات الاقتصـــــناعات وتكنولوجيا المعلومات، إلخ).
- يواجه أصحاب المشاريع صعوبات في الحصول على الائتمان والموارد المالية الاخرى.
 - قلة وجود برامج تبادل الخبرات.
- عدم التوازن بين التخصصات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل.
 - نفص في برامج التدريب المستمر.
 - الافتقار إلى وجود مراكز التدريب المهنى.
- عدم وجود خطة واضـــــحة لتقييم احتياجات التنمية
 البشرية.
 - غياب المهارات العملية لدي الخريجين.
 - عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- غالباً ما تواجه النساء تمييزاً ثقافياً ومؤسسياً، إذ هن
 يشــــــكلن أصولاً ذات أهمية كبيرة إذا ما أطلقنا حريتهم
 للمساهمة والمشاركة الفعالة.
 - عدد قليل من الشركات تنظم تدريب لموظفيها.
- يوجد لدي عدد قليل جداً من الشركات ميزانية مخصصة
 لتنمية الموارد البشرية.

الركيزة السادسة:



الاستدامة البيئية

تعمل هذه الركيزة على ضمان جودة واستدامة بيئة قطاع غزة ومواردها الطبيعية، مع المساهمة في الجهود العالمية الرامية الى مكافحة تغيير المناخ من خلال الحد من بصصحة التلوث الكربوني في قطاع غزة و إجراء تخطيط اقتصادي يقوم على الكفاءة الإيكولوجية. وتشجع الاستراتيجية الانشطة التي تعمل من أجل تزويد وتوريد وتيسير تنمية الأعمال التجارية بطريقة تحمي أو تحسن الموارد الطبيعية المحدودة مثل المياه والأرض والأشجار والهواء، وضمان وجود تلك المواد الخام الضرورية والموارد المتجددة من أجل دفع نمو الاقتصاد المحلي الحالي والمستقبلي.

أهداف الركيزة:

- تحديد أفضل الفرص الواعدة لمبادرات الاستدامة البيئية في قطاع غزة على صعيد القطاع الخاص والمجتمعي والمؤسساتي وكذلك السياساتي.
- وضع استراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين بقيادة القطاع الخاص من أجل تنفيذ مبادرات الاستدامة البيئية ذات الأولوية.
- زيادة الإلمام بالمعرفة البيئية التي تتضـــمن حملات التوعية
 حول القيود والفرص المحلية للاستدامة البيئية.
 - الحدمن استخدام الموارد الغير متجددة.
 - وضع اطار قانوني للاستدامة البيئية.
- إدماج المعرفة والانشطة البيئية في السياقات العامة الخاصة بالبيئة وتغير المناخ كل في مجاله.





التوصيات:

- إجراء دراسة حول الفرص الواعدة لتدخلات الاستدامة البيئية، بما
 في ذلك مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة
 من مياه البحر، وطاقة الرياح والموجات، والميثان والغاز الحيوي.
- وضع استراتيجية لأصحاب المصلحة المتعددين بقيادة القطاع الخاص من أجل تنفيذ مبادرات الاستدامة البيئية ذات الأولوية التي تشمل الحوافز المشجعة للاستثمار وأنشطة البحث والتطوير المحددة الأهداف.
 - تطوير نظام تجميع المياه.
 - إنشاء شبكات المجاري والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحى ونظم إمدادات المياه.
- تنفيذ مبادرة لتحلية مياه البحر والمياه المالحة وتنظيم محطات تحلية خاصة.
 - حماية الشواطئ والمنحدرات، واستصلاح الأرض من البحر.
 - مراقبة تلوث المياه الجوفية، منع ضغ مياه الصرف الصحي في البحر، والعمل على حماية مقالع الرمل.
 - إعادة تأهيل وادى قطاع غزة كمشروع محمية طبيعية.
- الاستثمار في المزارع السمكية البحرية لمكافحة استنفاذ المخزون السمكي الناجمة عن الافراط في صيد الأسماك في المناطق الضيقة من المساحات المسموح بها.
- إجراء دراسة حول الفاقد والموارد الغير متجددة لتقديم توصيات من أجل التقليل الاستخدام أو إعادة استخدام أو لاستبدالها بموارد أخرى.
 - هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية رمال قطاع غزة –
 كثروة وطنية من الزحف العمراني والاستنزاف.
 - تحديد مصادر الموارد المتجددة والغير متجددة (من أين تأتي)

و(أين تذهب) على أن تركز المناقشة على المياه والطاقة والمنتجات الاستهلاكية.

- وضع إطار قانوني يدعم تطوير الاستدامة البيئية.
- وضع سياسات لحماية قطع الاراضي الزراعية وتطوير قوانين سلطة الاراضى.
- تطوير قدرات المؤسسات الفلسطينية في مجال التكييف مع التغير المناخي.
- تحفيز الدراسات التي تحدد المحاصيل الأكثر قابلية للحياة نظراً للتغيرات المناخية المتوقعة.

- نقص خطير في المياه من حيث الكمية والنوعية، وعدم وجود مختبرات متخصصة لإختبار المياه ومراقبتها.
- الانخفاض في احتياطات الكثبان الرملية ومقالع الحجارة وغياب استغلال أمثل للأراضي، مع عدم وجود ترشيد استخدام المياه.
 - عدم توفر نظام لجمع مياه الأمطار.
 - غياب المشاريع التي تتضمن إعادة تدوير المواد العضوية.
 - حفر آبار غير قانونية.
 - عدم وجود بنية تحتية متخصصة في التخلص من النفايات الصلبة والسائلة.
- لا يتم رصد التلوث الصوتي والهوائي بشكل كاف، استخدام مفرط لمبيدات الآفات.
 - عدم وجود خطة للمناطق السكنية والتجارية والصناعية والزراعية والمنتزهات والمحميات الطبيعية
- تلوث الشواطئ بسبب مياه الصرف الصحي، تآكل الشواطئ بسبب انهيار المنحدرات البحرية، التي عملت على تقليل مساحة الشاطئ.
 - تدمير الموائل الطبيعية يعود سببه الى مجموعة كبيرة من المصادر.

الركيزة السابعة:

مشاركة وطنية فعالة



ت<u>عزز هذه الركيزة على تأسيس مشاركة وتمثيل وقيادة قوية بين أصحاب العلاقة في نظام الســـوق المعمول به. حيث تســعى الى تعزيز قدرة الأفراد والجماعات في التأثير على الســـياسات والممارسات الفعالة داخل نظام الســـوق وتركز بشــــكل خاص على شبكات الشــــباب والمجموعات الغير رسمية.</u>

أهداف الركيزة:

- تعــزيـــز الدور والتمثيل المدنــي للمنظمات الغيـــــر حكومية،
 والرابطات الصناعية ونقابات العمال في المشاركة الوطنية.
- إضفاء الطابع المؤسساتي في العلاقة بين المنظمات الغير
 حكومية ونقابات العمال والحكومة والقطاع الخاص.
- تعزيز المنابر التمثيلية للجهات الفاعلة في نظام السوق على
 جميع المستويات من أجل صياغة السياسات والممارسات الاقتصادية.

التوصيات:

- بناء القدرات المؤسســــاتية لكل من المنظمات الغير حكومية
 المحلية والمنظمات التمثيلية والنقابات في التأثير والمناصـــرة
 وصياغة السياسات.
- بناء قدرات المؤسسات الممثلة داخل نظام السوق على جميع الأصعدة من أجل التأثير في تحسين البيئة التمكينية وصياغة السياسات والممارسات الاقتصادية.
- بناء قدرات محددة للشـباب في قيادة الأَعمال وفي المشـاركات المدنية والتأثير.
 - المناصرة وصياغة السياسات.
- عمل برامج لإشراك المنظمات الغير حكومية ونقابات العمال
 في التخطيط الاستتراتيجي والميزانيات الحكومية المركزية
 والمحلية.
- تنمية قدرات المؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
 وتعزيز الاستدامة البيئية والمؤسساتية.
- إنشـــاء برامج تنمية القدرات في تنظيم ممارسات النقابات العمالية.
- إنشاء برامج بناء القدرات في القضايا البيئية لأعضاء النقابات العمالية.

- معظم المؤسسات الفلسطينية صغيرة أو صغيرة جداً، وجزء
 كبير من الاقتصاد الفلسطيني غير رسمي مما يعزز الحاجة إلى
 التمثيل الجماعي.
- تواصل الفصائل السـياسية التدخل في العمل النقابي محاولة إبقاء سيطرتها على القيادة النقابية.
- هناك ضعف في الديمقراطية والفعالية والمساءلة في بعض النقابات.

- هناك انخفاض في مســـتوى الوعي بحقوق العمال والحقوق النقابية بين العمال.
- تتمتع نقابات العمال بقوة أقل في القطاع العام عن تلك في القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية.. حيث تؤدي نقابات العمال في القطاع على وجه الخصوص دوراً أقل أهمية من القطاعات الاخروس فيما يتعلق بتوظيف الموظفين. بالإضاعات الله ذلك، لدى النقابات العمالية في القطاع العام أدوات اتصال وتواصل أقل من القطاع الخاص والمنظمات الغير حكممية.
- لدى النقابات العمالية في القطاع العام ظروف ومزايا ومرافق عمل أقل من القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية.
- لا تضمن المؤسسات التقليدية دائماً العدالة للفئات المهمشة اجتماعياً مثل النساء، والاطفال، وكذلك الفقراء. ونادراً ما تعالج العوامل الاساسية التى تخلق مشاكل اجتماعية.
- غالباً ما ينظر الى مساعدات المانحين على أنها مصحوبة بأجندات سياسية محددة ومتضاربة أحياناً. وهناك تصور مفاده أن الافتقار الى التنظيم الداخلي وعدم وجود أولويات محددة بوضوح داخل مجتمع المنظمات الغير حكومية قد أجبر العديد من مؤسسات المجتمع المدني على قبول إدارة الجماعات المانحة دون تحدى.
- عدم وجود رؤية مشتركة لدى مؤسسات المجتمع المدني والغير
 حكومي، سمح للمانحين بفرض أجندتهم الثقافية والسياسية
 والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني.
- غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- لوحظ أن هناك انعدام ثقة في النقابات وتــراوحت الانتقادات من متوسطة الى شديدة.
- فشل العديد من منظمات المجتمع المدني في معالجة مساًلة الاستدامة بشكل مناسب، بدلاً من التركيز على إدارة المشاريع مع أفق زمنى قصير.
- رغم قيمة مساهمات وكالات المعونة إلا أنه يوجد تخوف من أن الشروط المطبقة على المساعدات الخارجية يمكن أن تحول المؤسسات الفلسطينية الى مؤسسات تعتمد على المساعدات، وتضعف دور المنظمات الغير حكومية الفلسطينية وتحويل موظفيها من مناصرين اجتماعيين فعاليين إلى موظف عادي.

^{*} لمزيد من التفاصيل و الايضاحات: يرجى مراجعة الوثيقة الاساسية لاستراتيجية التنمية المحلية



توصية من أجل التخفيف من التحديات التي تواجهها قطاع غزة

الحكومة الفلسطينية:

المستثمرين المحليين والاقليميين والدوليين:

من خلال العمل المشترك ضمن استراتيجية (، SLEDسيكون من الممكن تنفيذ مجموعة من الأنشــطة التي تحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون من الأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات. ولتعزيز فرض الاستثمار بشكل أفضل، يجب على المستثمرين أن:

1- التعرف على الأصول والفرص المتاحة في قطاع غزة، والعمل بشـكل استراتيجي مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد أولويات الاستثمار الذي يحتفظ برأس المال داخل القطاع.

2 مقاربة الاستثمار بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً
 وبيئاً.

المانحون الدوليون:

قد أصبح من الواضح على مدار السنوات القليلة الماضية أن النهج المتبع في تقديم المعونة في قطاع غزة يفشــــل في تحدي الأســباب الجذرية للفقر وتراجع التنمية. بل أنه ربما يعمل على ترســـيخ دورات الاعتماد على المعونة بدلا َ من ذلك. ويتعقد أصحاب المصلحة المشاركون في تطوير هذه الاستراتيجية أنه من الممكن تنفيذ التنمية الاقتصادية في قطاع غزة على الرغم من السياق الهش، وهذا يكون من خلال الاستثمار في أنشـطة التنمية المســتدامة مثل: التدخلات الخاصة بتنمية سلســلة القيمة من،

اســـتبدال الواردات، وبذل الجهود لربط الاغاثة وبرامج الانعاش والتنمية.

وعلاوة على ذلك:

- ينبغي على المانحون تنسييق برامج استراتيجية التنمية الخاصة بهم وتصيمها بما يتماشى مع الركائز والانشطة المحددة المعروضة في الوثيقة.
- ينبغي على الجهات المانحة أيضا ُ التفكير بشكل أكثر نقدا في نهجها المتبع اتجاه دورات التمويل وبرامج التنمية في غزة، وأن تكون مستعدة لتمويل التدخلات طويلة الأجل التي تعالج عوامل تراجع التنمية.
- ينبغي انشاء منصة تنسيق رسمية وإطار لجميع الوكالات الدولية العاملة في أنشطة التنمية الاقتصادية_ بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ووكالة التنمية الدولية الـتابعة للولايات المتحدة وغيرهم من الوكالات المانحة. وينبغي لمثل هذه الهيئات أن تعزز وتنسق استراتيجية ((SLED في قطاع غزة، مع الاستمرار في الضغط من أجل رفع الحصار.

المجتمع الدولي:

يجب على المجتمع الدولي الضغط على اسرائيل لرفع الحصار عن قطاع غزة وتسهيل حركة الناس والبضائع للخروج الى العالم الخارجي، ودعوة السلطات المصرية والاردنية الى تسهيل مرور سكان قطاع غزة عبر معبر رفح وجسر الملك حسين دون أن يكون هناك قيود عليهم.

اسرائيل:

على اسرائيل أن ترفع الحصار عن قطاع غزة مع ضمان حرية حركة الاشخاص والبضائع، وإلغاء قائمة الاستخدام المزدوج ورفع القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. وعليها أن تلتزم بالقانون الدولي للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال.

